

الحركة السياسية الفلسطينية

* إعداد وتقديم: جميل هلال

"فتح" و"حماس" واليسار: الواقع والتحديات

١٩٩٤، ثم تداعيات اندلاع الانتفاضة الثانية وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإعادة احتلال الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٢، وانسحاب إسرائيل الأحادي الجانب من قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥، وحرب إسرائيل على لبنان في سنة ٢٠٠٦، ثم حربها على غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨ وبداية سنة ٢٠٠٩. كما يمكن قراءة المداخل نفسها في ظل التحولات المقروءة وغير المقروءة لموازين القوى الإقليمية في ضوء فشل حروب إسرائيل على لبنان وعلى غزة، وفي إثر فشل مشروع الشرق الأوسط الجديد، وتخبط السياسة الأميركية في المنطقة، وصعود النفوذ الإيراني والتركي في ظل الوضع العربي الرسمي الذي لن يبقى كما كان بعد تفجّر ثورتَي تونس ومصر، وهي قراءة يجب ألا تغفل التحولات في ميزان القوى العالمي الاقتصادي وتداعياتها السياسية الناتجة من مواقع كل من الصين والهند والبرازيل في الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية الراهنة لمراكز النظام الرأسمالي العالمي.

(*) عالم اجتماع فلسطيني مقيم في رام الله.

يتضمن هذا الملف مداخل عن المنظمات السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني سواء في ذلك التي شكلت منظمة التحرير فضاءها السياسي والمؤسساتي، أو تلك التي تشكلت خارج الحقل الذي هيمنت عليه المنظمة وبالتعارض معها كمؤسسة وكبرنامج (حركتا "حماس" والجهاد الإسلامي اللتان اقتحمتا الحقل السياسي وباتتا تصارعان للسيطرة عليه أو لتعزيز نفوذهما فيه). وهناك حاجة إلى ملف آخر يناقش أوضاع المنظمات السياسية الفلسطينية وتحدياتها، والتي تُصارع داخل الحقل السياسي الإسرائيلي (داخل الخط الأخضر) دفاعاً عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين كأقلية قومية في إسرائيل. ويمكن قراءة هذه المداخل على خلفية التحول الذي طرأ على الحقل السياسي الفلسطيني منذ الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧، وحرب الخليج في سنة ١٩٩٠، ومؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١ واتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣، وقيام سلطة فلسطينية (سلطة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة) في سنة

تعميق الانقسام غياب قطب ثالث وازن كان يمكن أن تشكله قوى اليسار لو أنها لم تفقد كثيراً من وزنها، ولو لم تصرّ على تشرذمها (انظر مقالة حيدر عوض الله أدناه). كما ساهم في ذلك الحالة الهامشية التي تعيشها التنظيمات التي فشلت قياداتها في تكوين قاعدة اجتماعية تُذكر في الأراضي الفلسطينية، من دون أن يفيد انحياز معظمها إلى أحد القطبين المتصارعين (انظر مقالة ماجد كيالي أدناه).

ثالثاً: اتسع انكشاف الحقل السياسي الفلسطيني مع ارتباط كل من القطبين بأحد المحاور العربية - الإقليمية، أو العربية - الدولية، بحيث باتت المراكز العربية - الإقليمية والعربية - الدولية تتدخل في تفاصيل شؤون الحقل (السياسية والأمنية والاقتصادية، وحتى في السياسات الاجتماعية)، فضلاً عن التدخلات من الدولة المستعمرة. كما أبان تشكل سلطتين (تحت الاحتلال الاستيطاني، وتحت حصاره الشامل)، لكل منهما مؤسساتها وأجهزتها وميزانياتها ومموليها، مدى انكشاف الحقل السياسي الفلسطيني وتصدعه، الأمر الذي يهدد بتحويل المجتمعات والتجمعات والجوالي الفلسطينية إلى جزر معزولة بعضها عن بعض، ومكشوفة، كل على حدة، أمام وقع وتأثير سياسات واستراتيجيات كل دولة من الدول التي تقيم فيها.

صحيح أن الوطنية الفلسطينية ما زالت تملك حيوية عالية، إلا أنها تحتاج إلى مؤسسات وطنية، وإلى اتحادات ونقابات وحركات وتضامنيات جامعة، كما تحتاج إلى قيادة وطنية تتمتع بشريّة وصدقية توجهان هذه الوطنية كقوة اعتراضية ومعطلة لاستراتيجيات فرض تسويات تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والاجتماعية والإنسانية، بانتظار تحولات في موازين قوى إقليمية ودولية أفضل ممّا هي عليه راهناً (وهي تحولات مقبلة).

وبالعودة إلى الشأن الفلسطيني بسياقاته العربية والإقليمية والدولية، فإن المداخل تشير، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى عدد من القضايا، لعل أبرزها التالي:

أولاً: فشل اتفاق أوسلو في إرساء أرضية لتسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وتتمتع بقدر ملموس من السيادة، ولا تتخلى عن حقّي العودة وتقرير المصير وفق البرنامج الوطني الفلسطيني الذي اعتمده قرارات منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات. لكن تدمير إسرائيل، بدعم أميركي غير خفي، لإمكان قيام دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها منذ سنة ١٩٦٧، وإصرارها على رفض حقّي العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، لم يدفعوا القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة إلى مراجعة نقدية للمرحلة السابقة واستخلاص استراتيجيات نضالية فاعلة في المرحلة الراهنة، وإنما تبدو هذه القوى فاقدة القدرة على المبادرة وتجديد الاختباء وراء شعارات عامة مكررة لا فائدة لها في توجيه حركة الشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية، على الرغم ممّا تبديه هذه من استعداد للحراك، ولا تفيد أيضاً في استنهاض التأييد والدعم العربيين والعالميين، بل إن ما نجده في الحيزات الفلسطينية هنا وهناك هو مبادرات يقف وراء معظمها قوى وأفراد خارج التنظيمات السياسية المعروفة.

ثانياً: لقد سرّع فشل طريق أوسلو في عملية توليد استقطاب حاد في الحقل السياسي الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس"، وسرعان ما تمأسس هذا على شكل سلطتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة (حركة "حماس")، بينما تسيطر الأخرى على مناطق في الضفة الغربية (حركة "فتح")، مع بقاء الأولى تحت حصار إسرائيلي شامل، والثانية تحت احتلال عسكري استيطاني شامل. وساهم في

التحولات بالتشكل بعد خروج المنظمة من لبنان، وبرز بوضوح خلال الأعوام الأولى من أول انتفاضة، مترافقاً مع إعلان ولادة حركة "حماس" من رحم حركة الإخوان المسلمين. لكن تغيير قواعد "اللعبة" في الحقل السياسي جاء مع تشكل السلطة الفلسطينية، ولعل أبرز تغير تمثل في انتقال إدارة عملية اتخاذ القرار بين القوى السياسية الفاعلة داخل الحقل (عبر مؤسسات المنظمة) من مبدأ "التوافق" (وإن ارتكز شكلاً على نظام الكوتا الذي شل عملية التغيير البنيوي)، إلى مبدأ حكم الأغلبية (كما يبرز داخل المجلس التشريعي المنتخب) وتفردتها بالقرار السياسي والتشريعي، أي إرساء ثنائية حكومة ومعارضة قبل قيام دولة مستقلة، ومن دون مراعاة مصالح وتطلعات التجمعات والجوالي الفلسطينية الرئيسية خارج الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، والتي لا تستطيع أن تتمثل في الحكومة. إن هذا التحول في قواعد اللعبة السياسية، واعتماد نظام انتخابي مختلط: نظام التمثيل النسبي (كان الفارق بين التنظيمين مقعداً أو مقعدين)، والآخر نظام الأغلبية (كان الفارق بين التنظيمين ٣٠ مقعداً موزعة على ١٦ دائرة)، وفوز تنظيمات اليسار والمستقلين بتسعة مقاعد في قوائم التمثيل النسبي، ووفق نظام رئاسي - برلماني، وذلك من دون التفاهم المسبق على وظيفة الانتخابات العامة تحت الاحتلال، كلها أمور أدت إلى ازدواجية سلطة بين حركتي "فتح" و"حماس" بعد فوز "فتح" في سنة ٢٠٠٥ برئاسة السلطة الفلسطينية، وفوز "حماس" في سنة ٢٠٠٦ بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي. إن التحول في بنية الحقل السياسي الفلسطيني، وتحديدًا في بنيته الحزبية، حوِّله من حقل تسيطر عليه منظمة كبيرة، وتتمثل في مؤسساتها (أي في مؤسسات منظمة التحرير) تنظيمات صغيرة ومتوسطة الحجم، إلى حقل يتشكل من منظمين كبيرتين ("فتح"،

رابعاً: إن ما يحدث من شرخ وتصدع في الحقل السياسي الفلسطيني يُبرز افتقاد هذا الحقل مركزاً قيادياً موجهاً وممثلاً للمصالح والتطلعات الوطنية العامة. لقد مثلت منظمة التحرير الفلسطينية هذا المركز الذي بدأ يخبو مع أفول دورها واستبداله بدور السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن سلطة هذه لم تتجاوز، في أحسن أحوالها، سلطة حكم ذاتي على معازل (بعضها معزول عن بعض الجدار العنصري والطرق الالتفافية، والمستعمرات والحوجز العسكرية والقيود على الحركة والسيطرة على الموارد الطبيعية والمعايير مع العالم العربي) في الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧. لقد ولد أفول دور مؤسسات المنظمة والانقسام العمودي الجاري في الحركة السياسية الفلسطينية، وشل مؤسساتها التشريعية المنتخبة، أزمة تمثيل للشعب الفلسطيني على الرغم من بقاء الاعتراف الدولي والعربي بالمنظمة كمثل للشعب الفلسطيني، لكن هذا التمثيل يتحول مع بقائها مغيبّة، إلى تمثيل شكلي تماماً، وهي ستبقى مغيبّة ما لم يتم تفعيل ودمقرطة مؤسساتها في فترة قصيرة جداً من الزمن. ويمكن القول بثقة، إن استمرار الحالة الراهنة سيُشجع إسرائيل على تشديد قبضتها الاستيطانية في الضفة الغربية (والانسحاب من طرف واحد من المناطق الآهلة، كي تتيح للسلطة الفلسطينية أن تسميها دولة إن أرادت)، والضغط في اتجاه تشكيل كيان سياسي منفصل ومسيطر عليه أمنياً في قطاع غزة.

خامساً: إن قيام السلطة بالمواصفات والشروط والقيود التي أحيطت بها، والمراهنة غير المحسوبة على تحولها إلى دولة سيادية خلال أعوام معدودة، ساهما في تهميش مقصود لمؤسسات منظمة التحرير، وفي تشجيع تحولات في تكوين مرجعيات الحقل السياسي الفلسطيني ولغته، واختزاله بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بدأ بعض هذه

سابعاً: إشكاليات توليد سلطة في ظل احتلال عسكري استيطاني، وفي حالة انقسام عمودي، وهو ما جرى لـ "فتح" و"حماس" بعد تسلّم كل منهما السلطة (راجع مقالتي مهند عبد الحميد، ومحمد حجازي أدناه)، إذ جرى استيعاب التنظيم في مؤسسات السلطة المشكلة على أسس تراتبية - إدارية - أوامرية، والمرتبطة براتب شهري، وبتعليمات وتوجهات رأس هرم السلطة (سواء في الوزارات المدنية أم في الأجهزة الأمنية). وهذا يتضح جلياً فيما أصاب تنظيم "فتح" الذي استوعبت مؤسسات السلطة وأجهزتها معظم كوادره وقيادته، وهو الأمر نفسه الذي أصاب حركة "حماس" (وإن لفترة أقصر كثيراً من حركة "فتح") بعد سيطرتها على أجهزة السلطة ومؤسساتها في قطاع غزة، واستبدالها موظفيها السابقين (معظمهم من حركة "فتح") بموظفين من حركة "حماس". وفي الحالتين يجري تقويض مكونات الديمقراطية السياسية وشروطها، وتقييد الحريات الاجتماعية والمدنية والإعلامية. ففي قطاع غزة قطعت إجراءات "أسلمة" المجتمع شوطاً غير بسيط بعد إسكات المعارضة السياسية، بينما برز هذا التقويض في الضفة الغربية في ممارسات قامعة للمعارضة السياسية، وفي إبعاد المتعاطفين مع "حماس" من الوظائف الحكومية والمنظمات غير الحكومية. إن تواصل هذه الممارسات (والموثقة جيداً من جانب منظمات حقوق الإنسان في الضفة وفي القطاع) يزيد في صعوبة المصالحة بين الحركتين، كما يزيد في صعوبتها تكريس سمات الاقتصاد الريعي (السائد في الضفة كما في القطاع) بما يولده من مصالح فئوية، ومن ثقافة استهلاكية، ومن توسيع لدائرة الفقر والعوز مع تنامي مظاهر الثروة الاستعراضية (الفيلات والسيارات الفاخرة، إلخ). وتكمن الخطورة في أن المصالحة إن تمت، فهي إنما ستتم، على الأرجح، على أساس تقاسم السلطة

و"حماس"، ومن منظمات صغيرة، وهو حقل لا يملك مؤسسات وطنية جامعة، ولم يعد في حيازته مرجعيات موحدة (كما كان الأمر سابقاً في مرجعية الميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية)، أي أن الحقل السياسي الفلسطيني فقد تماسكه ومؤسساته التمثيلية ومرجعياته الشرعية، الأمر الذي ساهم في انكشاف الحقل بشكل لم يحدث منذ تأسيسه في أواخر الستينيات.

لكن الانقسام داخل الحقل السياسي بتقاطعاته مع المراكز الإقليمية وارتباطاتها الدولية بات يعوق العودة إلى الانتخابات العامة، وهي انتخابات كانت مستحقة في بداية سنة ٢٠٠٩ (لرئيس السلطة)، وبداية سنة ٢٠١٠ (للمجلس التشريعي)، الأمر الذي يعني فقدان آلية للتبادل السلمي لسلطة الحكم الذاتي، فضلاً عن تعطيل اللجوء إلى انتخابات كأداة ديمقراطية المجلس الوطني ومنحه الشرعية لتمثيل الفلسطينيين في الوطن والشتات. وهذا يعني بقاء الحقل من دون مؤسسة وطنية تملك شرعيتي القرار والبت في الخلافات بين قوى الحقل السياسي.

سادساً: إن غياب (أو تغييب) المؤسسات الوطنية، يعني أن القرارات لا تؤخذ في أطر وطنية، ولا حتى في أطر حزبية (بعد الترهل الذي دخل على التنظيمات والأحزاب السياسية التي شملتها منظمة التحرير مع بداية التسعينيات)، وإنما من طرف أفراد أو مجموعات صغيرة منهم. فما يجري الآن، هو أن السلطة في قطاع غزة تقودها مجموعة صغيرة (الحكومة المقالة)، بينما تقود السلطة في الضفة مجموعات صغيرة (تحت مسمى حكومة تصريف الأعمال). أمّا كيف يؤخذ القرار داخل حركتي "فتح" و"حماس" (والتنظيمات السياسية الأخرى) فلا يخرج على الأغلب، عن عملية تشاور بين عدد محدود من القيادة على رأس هذه التنظيمات.

عنصرية ومصادرة للأموال. فما يجري على جانبي الخط الأخضر من شأنه أن يعمق الوطنية الفلسطينية وأن يوضح مدى التشابه في المعاناة الفلسطينية في الضفة والقطاع وفي الجليل والنقب. وهناك مؤشرات متزايدة إلى تنامي الوعي بترابط النضال الوطني الفلسطيني بين أراضي ١٩٦٧ وأراضي ١٩٤٨، وإلى تصاعد وتيرة الحراك السياسي في مختلف مناطق الشتات أيضاً، وهي مؤشرات تُنبئ بأن الوطنية الفلسطينية تحافظ على حيويتها، وهي قادرة على النهوض مرة أخرى. ■

بين التنظيمين الأكبر وفق شروط تؤمن لهما الاستمرارية بكل ما ربما يترتب على ذلك من تقييد للمعارضة وللحريات الديمقراطية، وسيطرة الأجهزة الأمنية على حياة المواطنين. إن المقالات التحليلية الواردة في هذا الملف تشكل اجتهادات في التحليل والتوصيف لحال الحقل السياسي الفلسطيني الراهن وتناقضاته وتفاعلاته، من دون التطرق إلى الواقع السياسي الفلسطيني في أراضي ١٩٤٨، وهو واقع تتزايد أهميته في مواجهة الشعار الذي ترفعه الأحزاب الصهيونية بشأن "يهودية الدولة"، وما تتعرض له الأقلية الفلسطينية من تمييز عنصري وقيود

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

قول يا طير

حكايات للأطفال من التراث الشعبي الفلسطيني

جمع وإعداد

شريف كناعنه وإبراهيم مهوي

١٢٦ صفحة ٢٠ دولاراً